

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷⵓ  
ROYAUME DU MAROC

البرلمان

ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷⵓ  
CHAMBRE DES CONSEILLERS



**مجلس المستشارين**

**حصيلة مجلس المستشارين**

**في مجال الانفتاح وتنشيط**

**الحوار المجتمعي**

**السنة التشريعية 2022 - 2023**

الولاية التشريعية: 2021 - 2027





كَرِهُنَّ الْجَلَالََةَ الْمَلِكًا مِمَّتِكُمْ الْقِتْلَاجِ مِنْ نِكْرِهِ إِلَهٌ





## 1. مجلس المستشارين: برلمان الجهات

■ الملتقى البرلماني الرابع للجهات تحت شعار «مأسسة النهج التعاقدية: دعامة أساسية لتسريع

تنزيل الجهوية المتقدمة»، 19 أكتوبر 2022

جريا على العادة، وبعد الانحسار النسبي لخطر جائحة كوفيد 19 عن البلاد، استأنف مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، تنظيم فعاليات الملتقى البرلماني السنوي للجهات في دورته الرابعة.

ويندرج تنظيم هذا الملتقى في سياق مواصلة الترصيد والبناء على التراكم، من منطلق الاقتناع التام بأن ورش الجهوية المتقدمة يحتاج إلى دعم مستمر لتوطيد أسسه، وإبراز الإيجابيات المتعددة التي ينطوي عليها، وفي مقدمتها تطوير منظومة الحكامة الترابية وإغنائها، وتوسيع مجال مشاركة المواطنين في مسلسل تدبير الشأن المحلي، وفتح المجال أمام ظهور نخب جهوية جديدة قادرة على التجاوب مع المطالب والانشغالات المعبر عنها، وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لمواجهة التحديات التنموية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد حظي هذا التوجه الذي دأب عليه مجلس المستشارين وشركاؤه بدعم ملكي جسدهته الرعاية المولوية السامية، لا سيما من خلال الرسالة الملكية الموجهة للدورة الثانية للملتقى البرلماني للجهات التي جاء فيها: «إن اختياريكم لعقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور هذا الورش المهيكلي، ليعكس بحق انخراطكم التام، وإيمانكم بالأهمية القصوى التي نوليها شخصيا لهذا الورش الإصلاحية الكبير؛ الذي يتوخى إضفاء المزيد من الديمقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، حول الغاية التي حددناها، ألا وهي تحقيق ما يستحقه مواطنونا من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار».

هكذا، وعملا بالتوجيهات الملكية السامية السالف ذكرها، أبقى مجلس المستشارين بمعية شركائه، من خلال الدعوة لعقد الدورة الرابعة للملتقى البرلماني للجهات، إلا أن يجدد التفكير في

الإشكالات الراهنة التي تطبع سير المنظومة الجهوية، وذلك من ثلاث زوايا متقاطعة:

**أولاً**، الوقوف عند التطورات المتتالية التي طالت سياق تدبير الشأن العام في بلادنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2020 - 2022) وتداعياتها على الجهود المبذولة لاستكمال بناء صرح المشروع الجهوي؛

**ثانياً**، اختيار التركيز بصفة أساسية على قضايا محورية مفصلية من شأن معالجتها أن يعطي زخماً ونفساً جديداً للمشروع الجهوي في بلادنا؛

**ثالثاً**، التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية عبر اعتماد صيغة تنظيمية ملائمة للملتقى، تتيح للفعاليات والحساسيات الجهوية والمحلية المتنوعة المشاركة في أشغاله، التعبير عن آرائها وعرض خلاصات تجاربها.

لذلك، وحيث أن الدورات الثلاث السابقة للملتقى، وبعدها المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة المنعقدة بأكادير، قد تناولت بالدرس والتحليل قضايا تعتبر محورية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة، من قبيل برمجة التنمية الجهوية وأهمية التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والهيكلية الإدارية لمجالس الجهات ورهان تعزيز أسباب استقطابها للكفاءات، وتمويل الجهوية، والديمقراطية التشاركية، والحكامنة الجهوية في ارتباط إشكالية اللاتمركز، بالإضافة إلى مسألة تدقيق الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة والتي انتهت بشأنها مناظرة أكادير إلى اعتماد إطار توجيهي للاختصاصات، فقد تم اختيار موضوع التعاقد بين الدولة والجهات، وفيما بين الجهات وفيما بينها وبين باقي الجماعات الترابية، من زاوية المؤسسة، محورا للملتقى البرلماني الرابع للجهات، في سياق السعي إلى تجاوز الصيغ الحالية للتعاقد، والتي تولد عنها تضخم الاتفاقيات القطاعية وتعدد الشراكات في غياب إطار معياري مرجعي.

وحرى بالذكر، في هذا الصدد، أن إشكالية التعاقد تتعلق بجوهر العلاقة بين الدولة والجهات، وتطرح بطبيعتها تساؤلات معقدة، مقارنة بالطريقة الاختزالية والنمطية المتبعة حالياً من قبل الأطراف المعنية لإبرام التعاقدات فيما بينها. ومن جملة هذه التساؤلات التي سعى الملتقى إلى تعميق التحليل والنقاش بشأنها:

- المبادئ التي يستند إليها التعاقد بين الدولة والجهات (عقود البرامج)، وبين الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وبين الجهات فيما بينها؟

- كيفية التعااطي في الوقت الراهن مع الجوانب المتعلقة بالهندسة التعاقدية: كيفيات إعداد العقود، والتشاور والتفاوض في شأنها، وحدود التمويلات المسموح بها، وآليات تتبعها وتقييمها من قبل الأطراف؟
  - العلاقة بين «الإطار التوجيهي حول تفعيل الاختصاصات» المنبثق عن مناظرة أكادير وآلية التعاقد؟ إلى أي حد ساعد هذا الإطار في وضوح الرؤيا أمام المجالس بخصوص الاختصاصات المنوطة بها وشكل منطلقا لجيل جديد من التعاقدات - تعاقدات ما بعد مناظرة أكادير؟
  - الدروس المستقاة من المقاربة التجريبية التي لجأت إليها الدولة في مجال التعاقد على مستوى جهتين (جهة بني ملال-خنيفرة وجهة فاس-مكناس)؟ وكيف تنظر الجهتان المعنيتان إلى الإطار التوجيهي حول الاختصاصات بعد حوالي سنتين من الممارسة، على ضوء التجربة التعاقدية التي أبرمتها مع الدولة؟
  - مدى الحاجة إلى وضع ضوابط قانونية للتعاقد، تساعد على إرساء حكمة مسؤولة مشتركة ومتوازنة بين الدولة والجهات فيما يخص مثلا مسألة تفعيل المخططات الجهوية التي لها علاقة مباشرة بانتظارات المواطنين والمواطنات؟
  - دور الإدارات اللامركزية في إبرام التعاقدات بين الدولة والجهات وبين هذه الأخيرة وأطراف أخرى؟
- للإجابة عن هذه التساؤلات واستشراف مسالك تفكير جماعي حول الحلول القمينة بتجاوز النقائص والصعوبات ذات الصلة، توزعت أشغال الملتقى البرلماني الرابع للجهات ضمن جلسة افتتاحية تخللتها كلمات وتدخلات لشخصيات وازنة، تتوفر، بحكم مواقعها ومسؤولياتها، على تصور ورؤية شمولية عما ينبغي القيام به من إصلاحات ومبادرات للدفع بالسياسة الجهوية إلى الأمام؛ تلتها جلسة أولى خصصت لمناقشة واستجلاء الإشكالات الرئيسية التي يطرحها التعاقد، على ضوء العروض التي قدمها رؤساء الجهات بخصوص عقود البرامج التي تربطهم بالدولة، في أفق بلورة حلول واقتراحات لبناء التعاقد بين الدولة والجهات على أسس صلبة وبناءة؛ ثم جلسة ثانية خصصت للتداول وتبادل وجهات النظر بشأن ممارسة الاختصاصات على ضوء العلاقات البينية فيما بين الجهات، وفيما بينها وبين مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات، من زاوية التفريع، ضمن مسعى يروم استجلاء الإمكانيات التي قد يتيحها النهج التعاقدية في هذا الصدد.





8. منح الصلاحيات التقريرية اللازمة للمدراء الجهويين للقطاعات الوزارية لتتجاوب منظومة اللاتمركز الإداري مع مستلزمات السياسة التعاقدية.
- ثانيا، بالنسبة للتوصيات الداعمة لبناء القدرات التفاوضية والتعاقدية للجماعات الترابية، والتي تتعلق بمقترحات عملية وإجرائية الغاية منها تأهيل المنتخبين والأطر الإدارية المحلية وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي يتطلبها التعاقد، لاسيما في علاقة الجماعات الترابية بالدولة:
9. العمل على رصد الممارسات الجيدة في مجال التعاقد وتتبعها والتعريف بها على نطاق واسع، بما يساهم في ترسيخ النهج التعاقدية وتسهيل الولوج إليه، لاسيما من طرف الجماعات القروية التي هي بحاجة ماسة لآلية التعاقد لسد احتياجات ساكنتها في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية.
10. تكوين وإعداد المنتخبين في مجال التفاوض والترافع من أجل تعزيز قدراتهم في مجال إبرام التعاقدات مع الدولة، وكذا العمل على تأهيل المستويات الإدارية العليا في الإدارات الترابية الجهوية والإقليمية والجماعية، عن طريق تنظيم أورش عملية وتطبيقية في مجال التعاقد تساعدهم على اكتساب مهارات تفاوضية تساعد المجالس المنتخبة على رفع سقف الأهداف التي تسعى إلى إدراكها في ارتباطاتها التعاقدية المختلفة.
11. القيام بتقييم مرحلي للسياسة التعاقدية المنتهجة بغرض الوقوف على جوانبها المميّزة وجوانب القصور التي تعثر بها، وذلك بفتح نقاش صريح وموضوعي في شأنها مع الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والخروج بمقترحات بناء تعزز من مكانة التعاقد ضمن منظومة الحكامة الترابية.
12. تعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتثمين مكانتها في مسلسل تهيئ عقود البرامج وتنفيذها.
13. إعداد دلائل نموذجية توجيهية للتعاقد ووضعها رهن إشارة الجهات وباقي الجماعات الترابية.
- ثالثا، وفي أفق مأسسة وتجويد النهج التعاقدية، يوصي المشاركون في الملتقى مجلس المستشارين ب:
14. استثمار كل الإمكانيات التنظيمية المتاحة لإحداث آلية مؤسساتية تتولى تقييم تجربة تنزيل الجهوية المتقدمة وتجميع المعطيات المحينة ذات الصلة.
15. تشكيل خلية تتولى ترصيد وتحديث البيانات ذات الصلة بشكل دائم ومنتظم، واستثمارها ضمن قاعدة بيانات مندمجة.

## ■ الندوة الموضوعاتية الجهوية في موضوع «التنمية الجهوية المندمجة: جهة الداخلة-وادي الذهب نموذجاً»، الداخلة يوم 26 يناير 2023

تنفيذا لبنود اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين مجلس المستشارين وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بمناسبة انعقاد الملتقى البرلماني الرابع للجهات بتاريخ 19 أكتوبر 2022، نظم مجلس المستشارين، بالتنسيق وشراكة مع جهة الداخلة-وادي الذهب، ندوة موضوعاتية جهوية في موضوع «التنمية الجهوية المندمجة: جهة الداخلة وادي-الذهب نموذجاً»، وذلك يوم الخميس 26 يناير 2022 بمقر الجهة.

وقد اندرج تنظيم هذه الندوة الموضوعاتية الجهوية في سياق الانفتاح المتواصل لمجلس المستشارين على انشغالات وتطلعات جهات المملكة، ومسايعه المستمرة للتفاعل المؤسساتي مع روح وفلسفة الفصل 137 من الدستور، الذي ينص على أن «تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال ممثلها في مجلس المستشارين».

وقد تم اختيار هذا الموضوع في سياق الطموح الذي يحذو الجميع في أن تشكل جهة الداخلة-وادي الذهب قطبا اقتصاديا قاريا، يربط المملكة المغربية بعمقها الإفريقي وبأوروبا وأمريكا، ذلك أن جهة الداخلة وادي-الذهب تحتل موقعا استراتيجيا وتزخر بالعديد من الإمكانيات التي تمكنها من تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة، وتحسين جاذبية مجالها الترابي، وتقوية تنافسيتها الاقتصادية.

لذلك، توخت أشغال هذه الندوة الموضوعاتية الجهوية استشراف عناصر أجوبة عن جملة من التساؤلات ذات الارتباط، أهمها:

- إلى أي مدى يتيح البرنامج التنموي المندمج لجهة الداخلة-وادي الذهب، الذي يستمد أهدافه ومرامييه من النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2016، إمكانية خلق فرص هامة للاستثمار لفائدة الفاعلين الوطنيين والأجانب؟
- وإلى أي حد أسهم صدور الميثاق الوطني للاتمركز الإداري سنة 2018، واعتماد «الإطار

التوجيهي للاختصاصات»، المنبثق عن المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنعقدة بأكادير شهر دجنبر 2019، في بلورة سياسة تنمية جهوية مندمجة بجهة الداخلة-وادي الذهب؟

- وما هي الفرص التي يتيحها المكون الثقافي المحلي لجهة الداخلة-وادي الذهب في تعزيز مسلسل التنمية الجهوية؟

وقد تميز النقاش في هذه الندوة بمستوى عال، طبعته الصراحة والمسؤولية، استحضارا للمصلحة العليا للبلاد التي تعقد آمالا كبيرة على الجهوية المتقدمة باعتبارها رافعة أساسية من رافعات التنمية في البلاد، ومؤسسة دستورية قائمة الذات، يراهن عليها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وضمان تنمية اجتماعية منسجمة، وتؤسس لعدالة ترابية تمكن من مواجهة مختلف الاختلالات المجالية المسجلة على الصعيد الوطني.

وقد شكلت هذه الندوة مناسبة للتأكيد على مجموعة من الخلاصات، أهمها:

- تثمين المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال ترسيخ النظام الجهوي وتفعيل مؤسسة الجهة باعتبارها الإطار الملائم لنجاح سياسة ترابية مندمجة تتعلق في جزء منها بالفعالية الاقتصادية، وفي جزء آخر بالتنمية الاجتماعية، ثم هاجس الحفاظ على المقومات الثقافية واللغوية المحلية في مغرب التعدد والتنوع؛
- مناقشة موضوع الجهوية المتقدمة وما يتعلق بها من إشكاليات التفعيل في جهة الداخلة وادي الذهب، باعتبارها واحدة من الجهات الثلاثة في منطقتنا الجنوبية الصحراوية، يعد ردا عمليا على خصوم وحدتنا الترابية. فالجهوية ورش يحظى بإجماع جميع مكونات الأمة وفعاليتها، فلا يهم إذن، إن تمت مناقشته في وسط البلاد أو في شمالها أو في أقصى جنوبها، وتلك من أهم رسائل هذه الندوة؛
- الدعوة إلى مواصلة تنفيذ كل ما يتضمنه النموذج التنموي الخاص بالمناطق الجنوبية، باعتباره برنامجا رائدا وعمليا، ساهم وما يزال في نقل الجهات الجنوبية المغربية إلى مستوى آخر من النمو والتقدم يشهد عليه ما تعرفه هذه الجهات اليوم من دينامية اقتصادية واعدة ومشاريع هيكلية مست العديد من المجالات والقطاعات؛
- التأكيد على أهمية الخيار الجهوي باعتباره ركنا أساسيا ضمن صرح الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها البلاد، والمطالبة بالتالي بالإسراع في إيجاد حلول فورية وفعالة لكل العراقيل

التي مازالت تحول دون وصوله إلى المستوى المأمول؛

- الدعوة إلى توسيع دائرة عقد مثل هذه الندوات ذات الابعاد التشاورية والتواصلية، باعتبارها السبيل نحو التعريف بمستجدات القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية وغيرها من مراسيم مواكبة، ومن تم الوقوف على معيقات التطبيق واقتراح الحلول التي تسمح بتجاوزها والمستلهمة من واقع الممارسة الميدانية؛

- تقدير المقاربة التشاركية المتبعة في تنظيم هذه المنتقيات والتي تتميز بحضور نوعي ومتعدد التخصصات، يجمع في أن واحد، بين المسؤول الترابي (مركزيا ومحليا)، والمنتخب والجمعي والباحث الأكاديمي، الشيء الذي يضيء على النقاش نوعا من الحيوية والواقعية والتكامل، ويفتح آفاقا أرحب لابتكار حلول عملية وإثراء التجربة بأفكار وتصورات جديدة ومتجددة، يجب العمل على ترسيدها واستثمارها لتجويد الممارسة الجهوية وتخطي العراقيل التي تصادفها؛

- التنويه بالاهتمام الذي يوليه مجلس المستشارين لموضوع الجهوية المتقدمة، لاسيما أنه ورش يحظى باهتمام خاص من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما كان محور العديد من التقارير التي أصدرتها هيئات الحكامة ببلادنا، والتي تؤكد كلها على أن الورش الجهوي خيار استراتيجي ببلادنا، قطع أشواطا مهمة على مستوى الإنزال، ولكنه ما زال يعاني من عراقيل جمة ولم يصل بعد إلى المستوى المأمول، وما اهتمام مجلس المستشارين بالتجربة الجهوية ببلادنا، إلا لإدراكه بمسؤولياته اتجاهها، على اعتبار أن ثلاثة أخماس أعضاء هذا المجلس هم من ممثلي الجماعات الترابية الموزعة بين جهات المملكة.

وبخصوص ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشاركة في مجال التنمية الاقتصادية، فقد سجل المشاركات والمشاركون في أشغال الندوة مجموعة من التوصيات، يمكن إجمالها فيما يلي:

• منح المجالس الجهوية قوة تنفيذية لتنفيذ السياسات العمومية في إطار عدم تمركز مساندة ومآزر؛

• دعوة المجالس الجهوية ورؤساء المجالس الجهوية إلى الإقدام على ممارسة اختصاصاتهم الذاتية والمشاركة التي أسندها لهم القانون التنظيمي للجهات وحث جميع المتدخلين على احترام مقتضيات القانون التنظيمي فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بممارسة الاختصاصات الذاتية؛

• حث المسؤولين في الإدارة المركزية، من أصحاب القرار ولاسيما الوزراء منهم، على التنزيل الفعلي للبرنامج المديرى للامركز الإداري، لأن ذلك ما يسمح بتفويض حقيقي للاختصاصات،

التي أضحت موكولة الآن إلى الجهات أو إلى غيرها من الجماعات الترابية، وفق ما تنص عليه القوانين التنظيمية، وهذا التفويض هو الذي سيسمح في آخر المطاف بتفعيل حقيقي للورش الجهوي؛

- اعتبار البرنامج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، خارطة طريق للنهوض بالتنمية الجهوية وتنفيذ المشاريع التنموية الجهوية، وتحقيق الإقلاع التنموي بشتى المناطق؛
- الدعوة إلى تنزيل حقيقي وفعلي للمرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، باعتباره الإطار الذي سيحقق الحكامة في توضيح سقف الاختصاص وتوزيعه بين المديرين العموميين على الصعيد المركزي وتمثيلاتهم على الصعيدين المحلي والجهوي؛
- ضرورة الانفتاح على خصوصيات الجهات وتثمين الرأسمال مع تصنيف الاكراهات التي ما زالت تعوق اتخاذ القرار على المستوى المحلي وتعاكس عملية تنفيذ الأعمال؛
- الدعوة إلى تكثيف مثل هذه اللقاءات التوعوية التي يشرف عليها مجلس المستشارين لإذكاء فكرة الجهوية ونشر ثقافة التدبير الجهوي، والتواصل مع المدير المحلي لاستجلاء معيقات تحويل الاختصاص واستلهاام الحلول بشأنه، لكن على أساس أن يشارك في فعاليتها كل المعنيين بالتمثيلات الإدارية للمصالح المركزية على المستوى المحلي؛
- تأهيل تمثيلات بعض الإدارات على المستوى الجهوي والمحلي حيث ما زالت تعاني من غياب الموارد البشرية والتقنية وتفتقر للكفاءات والوسائل المساعدة، الشيء الذي لا يساعد على اتخاذ القرار المحلي بشروط الجودة والسرعة المطلوبة؛
- الدعوة إلى تفعيل قنوات التنسيق بين جميع التمثيلات الإدارية المحلية ضمانا لالتقائية وتكامل السياسات العمومية.

وفيما يخص اللاتمرکز الإداري بجهة الداخلة-وادي الذهب، فقد تم تسجيل التوصيات التالية:

- النظر إلى الجهة باعتبارها المجال الترابي الأمثل والمناسب لتنزيل مختلف السياسات العمومية المتخذة على الصعيد المركزي وضرورة تمتيعها بالتالي بكل السبل التي تمكنها من حسن التنزيل، وعلى رأسها إقرار سياسة عدم تمرکز ملائمة وناجعة ومواكبة؛
- التأكيد على الدور المحوري لوالي الجهة باعتباره ممثلا للدولة والسلطة المركزية في الجهة، وبالتالي صلاحية مركزه للعب دور المنسق الأساسي لأنشطة المصالح اللامركزة وحسن

- سيرها تحت سلطة الوزراء المعنيين، بما يضمن الجدية والالتقائية والمتابعة في تنفيذ المشاريع العمومية المبرمجة على مستوى الجهة؛
- الإقرار بوجود مشاكل على مستوى سياسة عدم التركيز، ومن تم الدعوة إلى انتهاج مقاربة أخرى على مستوى تفعيل هذه السياسة طبقا لمقتضيات ميثاق اللاتمرکز لسنة 2018، باعتبار ذلك هو السبيل للنهوض بالجهات واثمين مقوماتها وتقدير إمكاناتها، تحقيقا للإقلاع الاقتصادي المنشود والحد من الفوارق المجالية على مستوى الجهات؛
  - بلورة برامج تتوخى الرفع من جاذبية الاستثمار وتسويق العرض الاستثماري الذي توفره الجهات، ومنها جهة الداخلة وادي الذهب؛
  - العمل على تنزيل توصيات النموذج التنموي في الجوانب المتعلقة بالجهوية وتجويد العمل الإداري اللامركز باعتبار مدخلا لتحقيق الجهوية المتقدمة التي يأملها الجميع؛
  - النظر إلى اللاتمرکز في بعده التدييري العام، غير المتعلق فقط بتفويض التوقيع ولكن أيضا بتفويض الاختصاص وتحويل الإمكانيات المناسبة لتنفيذ هذا الاختصاص انسجاما مع مبادئ التديير الحديث ولا سيما مبدأ التفريع والتديير الحر؛
  - التعريف بالنماذج الناجحة والتجارب الرائدة في مجال اللاتمرکز الإداري عبر التراب الوطني كي تعم الإفادة ويتحقق مبدأ التعاون الجهوي وتقاسم الخبرات والمعلومة؛
  - إحياء دور اللجنة الوزارية للاتمرکز واللجان الجهوية للتسيق تحت إشراف والي الجهة من أجل التقييم الدائم لحسن تنزيل ميثاق اللاتمرکز بالفعالية والجودة المطلوبين، والالتزام بالأجال التي يقرها ميثاق اللاتمرکز بهذا الصدد؛
  - دعم ومآزرة اللجان الجهوية لمناخ الأعمال، بمنح الصلاحيات لمخاطبيهم على الصعيد الجهوي والممثلين لمختلف الوزارات والمصالح التقريرية المركزية في إطار سياسة لتركيز مساندة للاستثمار وداعمة له؛
  - تحيين وثائق التعمير على مستوى جهة الداخلة-وادي الذهب وإعادة النظر في الطريقة التي تصاغ بها هذه الوثائق على اعتبار أن صيغتها الحالية تستغرق وقتا طويلا، الشيء الذي لا يستجيب إلى تطلعات المستثمرين؛
  - علاقة بالتعمير، التفكير على مستوى جماعة الداخلة-وادي الذهب بتصاميم جديدة مع تفعيل مبدأ الاستثناءات كي تتم الاستجابة للطلب المتزايد على السكن يوما بعد آخر؛

- دعوة جمعية جهات المغرب إلى مد يد المساعدة إلى جهة الداخلة-وادي الذهب على مستوى تدبير بعض المشاريع الهامة مثل تحلية مياه البحر، كي يكون التدخل على مستوى جهة الداخلة-وادي الذهب أكثر فعالية؛
- دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إجراء دراسة تقييمية جديدة حول أسباب تعثر مشروع الجهوية، يخصصها لموضوع عدم التركيز في علاقته بالجهوية وبمشكل نقل الاختصاصات والمعيقات التي تمنع السادة رؤساء الجهات من ممارسة اختصاصاتهم الذاتية المقررة لهم بمقتضى القانون.

أخيرا، وفيما يخص تدبير الشأن الثقافي المحلي، فقد أفضى النقاش إلى بلورة التوصيات التالية:

- ضرورة الانفتاح على خصوصيات الجهات وتثمين الرأسمال مع تصنيف الاكراهات التي ما زالت تعوق اتخاذ القرار على المستوى المحلي وتعاكس عملية تنفيذ الأعمال؛
- بلورة برامج تتوخى الرفع من جاذبية الاستثمار السياحي وتسويق العرض الاستثماري في هذا المجال نظرا لما تزخر به الجهة من إمكانات سياحية هائلة ولا سيما في الجانب المتعلق بالرياضات البحرية؛
- ضرورة الانفتاح على خصوصية جهة الداخلة وادي الذهب وتثمين رأسمالها الفني في شقيه المادي واللامادي؛
- تثمين الثقافة الحسانية واللغة الحسانية كتراث وطني لا مادي جدير بالاهتمام؛
- وضع إستراتيجية جهوية جامعة لحماية وصون التراث بجهة الداخلة وادي الذهب؛
- بلورة برنامج موحد لمختلف التظاهرات المراد تنظيمها بجهة الداخلة وادي الذهب، ضمانا للتعريف بها.

## 2. انخراط متواصل لمجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

■ المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية تحت شعار «الرأسمال البشري:

رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية»، 21 فبراير 2023

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية تحت شعار «تعزيز الرأسمال البشري: رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية».

وقد اندرج اختيار «تعزيز الرأسمال البشري» موضوعا للمنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية في سياق التفاعل المؤسسي المتواصل لمجلس المستشارين مع التوجيهات الملكية السديدة بشأن قضايا العدالة الاجتماعية، لا سيما تلك الواردة ضمن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية المنعقد يومي 19 و20 فبراير 2016، والتي جاء فيها: «لم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن الجهود الاستثمارية التي تبذلها بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلية لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري».

كما اندرج اختيار موضوع «تعزيز الرأسمال البشري» في سياق المواكبة العلمية والفكرية لمشروع إقامة نموذج تنموي جديد ينتصر لمبادئ وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن، يقوم على مرتكزات أساسية تعتبر ضرورية لكسب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يأتي «تعزيز الرأسمال البشري» في صدارة هذه المرتكزات، باعتبار أن المواطن يشكل ثروة مهمة ومدخلا أساسيا من مداخل التنمية المستدامة، شريطة أن تتجه



## إذ يستحضرون:

- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والثقافة؛
- خلاصات قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم لسنة 2022؛
- تقرير اليونسكو لسنة 2021 «وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم»؛
- تقارير ودراسات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بخصوص العدالة الاجتماعية والرأسمال البشري؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966؛
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية وأساسا الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952)، والتوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية (2012)؛
- الاتفاقيات الرئيسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ونذكر منها أساسا:
  - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5)؛
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - اتفاقية حقوق الطفل (المادة 26)؛
  - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 27)؛
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 28)؛
- المقتضيات الدستورية ذات الصلة بهذا الشأن وخصوصا الفصل الخامس والفصل 31 والفصل 35.

## إذ يسترشدون بـ:

- خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والثقافة وخاصة الخطب الملكية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وبمناسبة الذكرى التاسعة عشرة والثانية والعشرين لعيد العرش، وبمناسبة الذكرى الخامسة والستين والسادسة والستين لثورة الملك والشعب؛

- توصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد وخاصة منها ما يتعلق بتنمية الرأسمال البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقوية المنظومة الصحية الوطنية وتوفير سبل العيش الكريم لجميع المواطنين والمواطنات واستثمار التنوع الثقافي في بلادنا من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي؛
- الآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات الحماية الاجتماعية.

#### إذ ينيهون بـ:

- استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والتغطية الصحية الأساسية، وفي ظل مباشرة المسار التشريعي للترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية، عبر المصادقة البرلمانية على القانون الإطار وعلى القانون المتعلق بالمجموعات الصحية الترابية والقانون المتعلق بالوظيفة الصحية، في انتظار استكمال مسطرة المصادقة على القوانين المتعلقة بالهيئة العليا للصحة والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة الوطنية للدم؛
- الشروع في تعميم التغطية الصحية الإلزامية وذلك من خلال توسيع الاستفادة من هذا التأمين لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية وكذا استفادة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا من التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض؛
- تعميم التعويضات العائلية وفسح المجال للأسر المعوزة الموجودة في وضعية هشّة للاستفادة من تعويضات جزئية لدعم القدرة الشرائية وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لفائدة الساكنة النشيطة التي لا تستفيد من أية تغطية اجتماعية وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛
- تعميم التمدرس في التعليم الابتدائي، والجهود المبذولة لريخ رهان التعميم في التعليم الأولي والتعليم الإعدادي على المدى المتوسط، وذلك بفضل توفير العرض المدرسي وتقديم الدعم الاجتماعي للأسر المعوزة خاصة عن طريق برنامج تيسير والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- الدينامية الاقتصادية التي يعرفها المغرب بفضل تحسن مناخ الأعمال وانخراط الأوساط المهنية في الأوراش التنموية الوطنية من خلال استثمار ميزات التنافسية من أجل الرفع من فعاليتها الإنتاجية ونجاحها التديبيرية؛
- تميز المغرب بتراث ثقافي يشهد على عمقه التاريخي وغنى حضارته التي أثرت في الإنسانية

وتأثرت بها في إطار تفاعل إيجابي أدى إلى تشكل أمة مغربية موحدة الغايات ومتنوعة الثقافات؛  
■ التعدد الذي شكل الدعامة الأساسية لبناء أمة موحدة ومتماسكة عرف تاريخها الطويل أمجادا لا يحوها النكران ولا الجحود، ويمكن أن تكون رافعة أيضا لمستقبل مشرق؛

**إذ يثيرون الانتباه إلى أن:**

■ العرض الصحي لا يكفي لتلبية الحاجيات الصحية المترتبة لفائدة حوالي 22 مليون مستفيد إضافي من تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولا يضمن جودة الخدمات الصحية لجميع المواطنين والمواطنات وعلى قدم المساواة بينهم بغض النظر عن انتمائهم المجالي أو الاجتماعي؛

■ بعض العقبات لا زالت تواجه تعميم التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي بحيث لا تتجاوز نسبته 45 في المائة. وأن الولوج إلى التعليم يعاني من فوارق اجتماعية ومجالية تتجلى في نسب التمدرس المتدنية في القرى مقارنة مع الحواضر بنسبة ثلاثة أضعاف في الثانوي التأهيلي؛  
■ الرفع من نسبة التمدرس قد تم على حساب تحقيق مطلب الجودة بحيث أن ثلث التلامذة المغربية فقط يتحكمون في الكفايات الدنيا التي يحددها المنهاج؛

■ المردودية الداخلية للمنظومة التربوية لا زالت دون المستوى المرغوب سواء في التعليم المدرسي أو في التعليم العالي كما تدل على ذلك الأرقام المرتفعة للتكرار والهدر المدرسي؛

■ العديد من الحاصلين على البكالوريا لا يستطيعون مواصلة دراستهم في التعليم العالي بسبب وضعيتهم الاجتماعية الهشة، رغم توفير المنح الدراسية للطلبة إلا أن الطلب يفوق العرض المقدم كما وكيفا؛

■ أبناء الأسر المعوزة، وساكني الوسط القروي، وأولئك الذين لم يحظ أبائهم بقسط من التعليم يعانون من ضعف في التعلّمات أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى؛

- العديد من المؤسسات التعليمية تعاني من عدم المساواة على مستوى بيئة التعلّم، خاصة البنيات والمرافق والتجهيزات الأساسية، وعلى مستوى الموارد البشرية المعينة للعمل بها وظروف اشتغالها المتسمة بالأقسام المكتظة وبالأقسام المشتركة؛

■ الاختلاف الصارخ الموجود بين مؤسسات الاستقطاب المفتوح ومؤسسات الاستقطاب المحدود على مستوى نسبة التأطير وجودة التجهيزات يؤدي إلى فوارق واضحة بين الطلبة بخصوص فرص التعلّم؛

■ منظومة التربية والتكوين تشتمل على نظامين: التعليم العمومي والتعليم الخاص، تزداد الهوة بينهما مع مرور الوقت، الشيء الذي قد يؤدي إلى فصل اجتماعي بين المؤسسات المحتضنة

- لهذين النوعين من التعليم من شأنه أن يهدد التماسك المجتمعي؛
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية ما زالت تؤثر على ولوج التعليم وعلى مخرجات التعلم، الشيء الذي يكرس دور المدرسة في إعادة الإنتاج الاجتماعي، وفي تكريس الفوارق الاجتماعية والرفع من حدتها؛
  - عدم المساواة في ولوج التعليم أو في الاستفادة من جودته يعتبر وسيلة للإقصاء الاقتصادي لأن من يعاني منه لا يمتلك الكفايات الضرورية للاندماج في سوق الشغل، ووسيلة للإقصاء الاجتماعي لأنه لا يستطيع المشاركة بالفعالية اللازمة في الحياة المجتمعية؛
  - عدم المساواة يشكل كلفة عالية بالنسبة للمجتمع بسبب من جهة ضعف القدرة على التنمية الناتج عن ضعف الكفاءات، ومن جهة أخرى ضعف التماسك الاجتماعي والحركية الاجتماعية الناتج عن زيادة نفقات الصحة والمساعدة الاجتماعية ومحاربة الجريمة؛
  - ظهور بوادر اختلال التوازن في الرفاه الاقتصادي بين طبقات المجتمع قد يؤدي إلى تكريس الهوة الاجتماعية بينها، الشيء الذي قد ينعكس بشكل سلبي على مستوى انخراط مختلف مكونات المجتمع في التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد؛
  - كوفيد-19 قد كرس الفوارق الاجتماعية بفعل تأثيره السلبي القوي على الدخل خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة. وهذه الفوارق مرشحة للارتفاع بسبب فقر التعلم أو الفاقد التعليمي الذي نتج عن توقف الدراسة وتبني نظام التعليم عن بعد إبان الجائحة؛
  - التعدد الثقافي قد يعزز فرص التنمية من خلال استثمار الخبرات والمؤهلات التي يتوفر عليها الفرد بغض النظر عن حساسيته الثقافية، لكن تأثيراته الاجتماعية قد لا تكون بالضرورة إيجابية من زاوية التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية المغربية المرتكزة على مشروع مجتمعي مشترك يحتاج إلى انخراط الجميع فيه؛
  - الوافدين الجدد على المجتمع المغربي يأتون وهم محملون بقيم ثقافية معينة قد تتعارض مع القيم الثقافية المغربية؛
  - تكافؤ الفرص الذي يعني بلوغ نفس النتائج رغم تغير الظروف التي تتجاوز سيطرة الأفراد، والحركية الاجتماعية التي تعني توفر الأفراد على نفس الفرص لتغيير وضعهم الاجتماعي، تظل من التحديات الكبرى في بلادنا وفي الكثير من الدول؛
  - النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين لم تصدر بعد، الشيء الذي يعيق التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون؛
  - بعض النصوص التشريعية والتنظيمية تحتاج إلى تفعيل وبعضها يحتاج تحيين وملاءمة مع المستجدات خاصة بعد جائحة كوفيد-19 وما أبانت عنه من أهمية استعمال التكنولوجيات



بمساعدة الفاعل السياسي على اتخاذ القرارات المناسبة؛

■ تثمين الموارد البشرية هو الضمانة الحقيقية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع. لأن المؤسسات الإنتاجية، التي هي مصدر كل نمو اقتصادي، لا يمكن لها أن تحافظ على مكانتها إلا إذا كانت قادرة على المنافسة، وأن تأهيل العنصر البشري وتوفير الظروف المناسبة للقيام بمهامه أضحت من شروط ربح رهان هذه المنافسة؛

■ تثمين الموارد البشرية يساعد على الرفع من الإنتاجية، وعلى إشاعة جو من التعايش الإيجابي بين أرباب العمل والطبقة الشغيلة يساهم في الرقي الاقتصادي والتضامن الاجتماعي بين مكونات المجتمع؛

■ تقاسم التجارب الفضلى وتبادل الخبرات المكتسبة في المجال المهني أصبح ضروريا لمواكبة المستجدات في عالم يتسم بالتطور السريع للمهن الذي يؤدي إلى انقراض مهن وظهور مهن أخرى جديدة؛

■ المعادلة الصعبة بين الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي تتطلب إيجاد حلول، ليس فقط اقتصادية ولكن اجتماعية وثقافية بالخصوص، لاسيما في ظل نهج المغرب لسياسة إدماجية في مجال الهجرة؛

■ المجتمع القوي يحتاج لجميع أبنائه وبناته بغض النظر عن تعددهم الثقافي، وأن تضافر الطاقات المتنوعة في خدمة أهداف موحدة قادر على بناء نهضة تنموية في جو من التضامن والالتحام حول قيم مشتركة؛

■ السياسات العمومية في مجال الحماية الاجتماعية والصحة والتربية، يمكن إذا اتسمت بالفعالية، أن تكون ذات مردودية على المدى البعيد، لأنها تمكن الفئات المهمشة من الإسهام في التنمية فيدعم جهدها جهود الفئات الأخرى، فتتحقق بذلك التنمية الشاملة والمستدامة؛

**فإنهم يدعون إلى:**

- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري ليس فقط بوصفه موردا وطاقات إنتاجية، ولكن أيضا وبالخصوص بوصفه إنسانا يحتاج إلى أن نوفر له كل شروط الكرامة؛
- تبني مقاربة جديدة في التنمية مبنية على مبدأ القدرة على امتصاص الصدمات من أجل توفير العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع في ظل كل الظروف، بحيث تصبح راحة الإنسان

- الهدف الأسمى لكل السياسات العمومية؛
- وضع أطر مرجعية تأخذ في الاعتبار الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات العمومية على الساكنة، وتسعى إلى تحسين نجاعة الفعل العمومي مع أفضل استفادة ممكنة للمواطن من زاوية رفاهيته وراحته؛
  - إحداث قطب اجتماعي يسعى إلى ضمان الالتقائية بين المبادرات الحكومية الرامية إلى تحقيق شروط العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع، بدل الاكتفاء بإسناد المهام الاجتماعية إلى وزارات بعينها؛
  - إنشاء مركز للدراسات يبحث في انعكاسات مختلف السياسات العمومية على حياة المواطن حالا ومستقبلا، وفق مقاربة وقائية تستبق كل وقع سلبي قد تسببه التدابير الحكومية على جودة العيش؛
  - اعتماد إطار مرجعي للعمل الاجتماعي تستند إليه جميع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي من أجل الرفع من الرفاه الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع مع مراعاة حاجات الفئات الهشة عن طريق الاستثمار الاجتماعي الهادف إلى تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات وبين الأجيال أيضا، والوقاية من الوقوع في المشاكل الاجتماعية ذات الانعكاسات السلبية الخطيرة على المدى البعيد؛
  - تبني ميثاق ثلاثي لتقوية الروابط بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل العمل وفق مقاربة مندمجة تسعى إلى العمل المشترك من أجل رفاه إنساني متجذر في القيم والثقافة المجتمعية؛
  - تبني استراتيجية وطنية عشرية للصحة الوقائية تعتمد على التعاون بين قطاعات متعددة وتركز على عدة أبعاد اجتماعية وبيئية واقتصادية وثقافية وطبية وتجارية ورقمية؛
  - تبني الأوساط المهنية للتنمية المهنية المستدامة لطاقتها البشرية من خلال مأسسة برامج التكوين المستمر والاندماج ضمن مجموعات الممارسات المهنية من أجل تبادل الخبرات والتجارب؛
  - تثمين الموارد البشرية في الأوساط المهنية من خلال الاعتراف بمجهوداتها وتوفير التحفيز المادي والمعنوي الذي يناسب أداءها، وتأمين صحتها وسلامتها في مكان العمل، بالإضافة إلى إشراكها في اتخاذ القرار؛

- تبني سياسة لإدماج المهاجرين في النسيج المجتمعي المغربي دون تمييز على أساس الانتماء الثقافي، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بتجنب حدوث انفصال ثقافي يكرس الطائفية داخل المجتمع الواحد؛
- تكريس الاعتراف بالحقوق اللغوية لمختلف مكونات المجتمع لتعزيز قيم الانتماء إلى الوطن، شريطة أن تكون واضحة للجميع محددات هذا الانتماء، وأن يحصل الإجماع حولها بوصفها الأساس المتين لكل مشروع مجتمعي مشترك يضمن التوفيق بين التنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي؛
- تثمين التراث الثقافي الوطني واستثماره في إحداث نهضة ثقافية مغربية تهل من التراث وتستفيد في الآن نفسه من التعبيرات الثقافية المعاصرة، مع إدماج الشباب في هذه الصيرورة الثقافية الجديدة بشكل يكرس فيهم الارتباط بالعمق الثقافي لبلادهم ويشجعهم على الإبداع والابتكار؛
- إرساء نظام وطني لتجويد المنظومة التربوية لتصبح قادرة على منح الفرد جميع المؤهلات التي تسمح له بالارتقاء بذاته أولاً ثم بالمجتمع ثانياً فضلاً عن خدمته للإنسانية ككل ثالثاً، فيكون بذلك ليس فاعلاً اقتصادياً ناجحاً فحسب، بل أيضاً فاعلاً اجتماعياً يسهم في بناء مجتمع قوي و متماسك، و فاعلاً ثقافياً يصون قيم حضارته وينفتح بشكل واع على قيم الحضارات الأخرى ويسهم بالتالي في بناء القيم الكونية المشتركة؛
- الاستثمار المنصف في جودة التعليم خاصة العمومي بهدف تأهيل الرأسمال البشري بشكل يساعد بقوة على الرفع من وتيرة التنمية ومن فرص الرفاه الاجتماعي؛
- الاعتراف بالعنصر البشري على قدم المساواة بغض النظر عن أي نوع من أنواع الانتماء. بحيث لا تحول الخصائص الفردية والاجتماعية دون أن يمتلك أي شخص الكفايات الدنيا التي تسمح له بأن يكون فاعلاً في المجتمع؛
- تأهيل المدرسة لتقوم بدور أساسي في تنمية الرأسمال الاجتماعي. من خلال أولاً تدريب المتعلم منذ الصغر على الانخراط في الأعمال الاجتماعية والتطوعية. ثانياً، التربية على المواطنة والسلوك المدني والقيم الإسلامية النبيلة بشكل عملي يمكن من التشبع بها في السلوك اليومي. ثالثاً، تشجيع العمل الجماعي سواء داخل الفصل الدراسي أو خارجه من أجل تنمية ثقافة العمل المشترك وفق برامج دراسية موجهة نحو خدمة المجتمع من خلال مختلف المواد الدراسية؛

- بناء مناهج دراسية تعكس بوضوح محددات الانتماء للمجتمع المغربي في سياق تبني سياسة إدماج المهاجرين في النسيج المجتمعي سيساعد على انصهار مختلف الثقافات الوافدة ضمن الهوية المغربية الموحدة؛
- الاستثمار في تطوير الكفايات الأساسية إلى جانب الكفايات الأفقية مثل التعلم الوجداني الاجتماعي، مع ربطها بسياقات عملية ودعمها بممارسة الأنشطة الرياضية، بهدف ترسيخ القيم الاجتماعية لدى المتعلم وتبني قواعد سلوكية داعمة لصحته النفسية والعقلية؛
- وضع دليل مرجعي وطني لتطوير مناهج دراسية تركز على التعلم الاجتماعي والوجداني بحيث تبني إلى جانب الرأسمال البشري، الرأسمال الاجتماعي المكون من معايير وقيم وروابط تيسر التعاون بين الأفراد وتدعم الثقة المتبادلة داخل المجتمع؛
- تشجيع الشبكات التعاونية بين أفراد المجتمع المدرسي ومتعلمين وإداريين، وجعل المدرسة صلة وصل بين المجتمع المدرسي المصغر والمجتمع الكبير الذي يحتضنها وتعمل على خدمته، وذلك من أجل تنمية قيمة التعاون التي تعتبر من الخصائص الأساسية للمؤسسات التعليمية الناجحة؛
- تشجيع الأسرة على تحمل جزء من المسؤولية التربوية لتعليم أبنائها فتتخطى أكثر في الشأن التربوي من خلال جمعيات الآباء والأمهات وأولياء الأمور، لأن ذلك يساعد على تحسين التحصيل الدراسي للمتعلمين والمتعلمات؛
- ربط العلاقات مع الأسر من أجل مساعدتها على مواكبة تعلم أبنائها وإبرام شراكات مع المقاولات المحلية والمجتمع المدني من أجل توفير برامج الدعم الاجتماعي والتربوي للتلاميذ المعوزين؛
- تطبيق سياسات تربوية مستدامة لدعم التلامذة المتعثرين والمؤسسات المهمشة مع الحرص على تناسقها وفعاليتها خاصة في زمن النكسات والأزمات؛
- حذف التكرار لأنه مكلف وبدون جدوى على مستوى تحسين التحصيل الدراسي، وتعويضه بدعم المتعثرين وتمكينهم من الكفايات الدنيا على الأقل؛
- تشجيع الامتزاج الاجتماعي في المدرسة من خلال تقنين اختيار المدارس من طرف الآباء حتى لا يؤدي هذا الإجراء إلى تمييز بين التلاميذ على أساس الاستعدادات أو الانتماء الاجتماعي والاقتصادي؛
- اعتماد آلية معيارية لتمويل المؤسسات التعليمية تمنح أفضلية للمدارس التي تحتضن التلامذة

- من أسر معوزة وذلك لضمان متابعة دراستهم في ظروف جيدة؛
- جذب المدرسين الأكفاء وضمان تكوينهم المستمر المتكيف مع خصوصيات العمل مع التلامذة من أسر مهمشة مع تحفيزهم ماديا لمساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم المهنية؛
  - الاستثمار في التعلم الرقمي من أجل تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتكييف طرائق التدريس مع حاجات الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المنتمين إلى الفئات الهشة.

### 3. إحداه الملتقى البرلماني للغرف المهنية

■ الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للغرف المهنية تحت شعار «الغرف المهنية وتحديات النهوض بالاستثمار»، 24 يوليوز 2023

نظم مجلس المستشارين، يوم الإثنين 24 يوليوز 2023، فعاليات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للغرف المهنية تحت شعار «الغرف المهنية وتحديات النهوض بالاستثمار». وهو الملتقى الذي أريد له أن يكون فضاء مؤسساتيا للنقاش والحوار وتبادل الرؤى والأفكار حول سبل النهوض بأدوار الغرف المهنية، قناعة من المجلس بأن للغرف المهنية أدوارا محورية يتعين أن تتمكن من الاضطلاع بها، باعتبارها شريكا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا لا سيما على المستوى الترابي إلى جانب باقي الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية للملتقى، بإلقاء كلمة ترحيبية للسيد رئيس مجلس المستشارين ذكر فيها بالتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى ترسيخ منظور جديد للنهوض بأدوار الغرف المهنية، وعبر من خلالها عن أن الهدف من تنظيم الملتقى هو خلق فضاء للنقاش المؤسساتي الموضوعي والمسؤول بشأن قضايا وانشغالات الغرف المهنية التي يراهن على أن تشكل إحدى القوى الداعمة لتنمية المقاولات والمساهمة في تعميم أساليب ومبادئ الحكامة الجيدة والممارسات المهنية العصرية، منوها إلى أن السؤال الجوهرى الذي يجب أن يؤطر أشغال الملتقى هو: كيف السبيل إلى جعل الغرف المهنية رافعة للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب باقى مكونات البناء المؤسسى الوطنى والمحلى؟

وفي إطار المداخلتين اللتين ألقاهما كل من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد رئيس الحكومة، والسيد رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى والبيئى، تم استحضار الظرفية الاقتصادية الصعبة التي تفرض إعادة توجيه السياسات العمومية وبناء منظومة جديدة للاقتصاد الوطنى، تكون قادرة على الصمود إزاء التقلبات الفجائية وتحقيق مزيد من التنمية الدامجة، وهو ما يستدعى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، عبر الاستثمار فى الرأسمال البشرى، من خلال مواصلة الجهود الاستثمارية فى القطاع الصحى وتفعيل مخطط إصلاح المنظومة الصحية، كما يستدعى تعزيز الاستثمارات لتنزيل إصلاح المدرسة العمومية. العرضان أكدا كذلك على أن

الغرف المهنية جديرة بأن تُساهم بفعالية في تنزيل ورش الاستثمار المنتج على الصعيد الترابي، وذلك لما تتميز به من شرعية انتخابية، وتمثيلية قطاعية واسعة، وإمكانات تؤهلها للاضطلاع بأدوار متقدمة في المستقبل، خاصة في دعم ومرافقة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي إطار الجلسة العامة سلت السيد وزير الصناعة والتجارة الضوء على التدابير المتخذة من قبل الوزارة من أجل النهوض بوضعية غرف التجارة والصناعة والخدمات، وعلى رأسها التوقيع على الاتفاقية الاطار بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 02 أبريل 2014 في الدار البيضاء، والتي ارتكزت حول ورشين أساسيين وهما الورش المؤسساتي المتمثل في تحسين الاطار القانوني والتنظيمي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛ والورش العملي المتمثل في تحديد الاليات الضرورية لتفعيل مخططات تنمية الغرف.

من جانبها أكدت مداخلات كل من السيد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، والسيد رئيس جامعة الغرف الفلاحية، والسيد رئيس جامعة غرف الصيد البحري، والسيد رئيس جامعة غرف الصناعة التقليدية، على الأدوار الأساسية التي تضطلع بها الغرف المهنية بمختلف البلدان، لتسهيل الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني والانفتاح على مختلف الأسواق الوطنية والدولية. كما تم تسليط الضوء على التحديات والعراقيل التي تحول دون أداء الغرف المهنية للأدوار المنوطة بها، والمتمثلة أساسا في ضعف الصلاحيات الموكولة لها في أنظمتها الأساسية، وإلغاء تمثيلياتها في المجالس الترابية المنتخبة، وحضورها الاستشاري في المجالس واللجان الخاصة برخص الاستثمار، والمجالس الإدارية للمؤسسات العمومية، مما يؤثر سلبا على دورها الترافعي والاقتراحي عند اتخاذ القرارات وبلورة المشاريع ذات البعد الاقتصادي، ويبقى دورها محدودا في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية رغم ما تبذله من جهود في هذا المجال. كما أن البنيات الاستثمارية تبقى بعيدة عن صلاحياتها، مع الإشارة الى محدودية الموارد البشرية والمالية الموضوعة رهن إشارتها.

ولتعميق النقاش بشأن القضايا ذات الصلة بموضوع الملتقى، تم تنظيم أربع ورشات موضوعاتية متزامنة انصبت كل واحدة منها على قضية من القضايا التي تستأثر باهتمام كل صنف من الأصناف الأربعة للغرف المهنية:

1. ورشة موضوعاتية حول «تحديات النهوض بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وإدماج القطاع غير المنظم»، ترأسها النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين السيد فؤاد القادري، وتكفل عضو مجلس المستشارين السيد خليل ولد الرشيد بإعداد تقرير عن أشغالها.
  2. ورشة موضوعاتية حول «التجميع الفلاحي وإرساء مقاربة مبتكرة لتسويق المنتجات الفلاحية وتعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفلاحين: مداخل أساسية لتتزيل استراتيجيات الجيل الأخضر»، ترأسها عضو مكتب مجلس المستشارين السيد عبد الإله حفطي، وتكفل عضو مجلس المستشارين السيد الخمار لمرباط بإعداد تقرير عن أشغالها.
  3. ورشة موضوعاتية حول «واقع وآفاق قطاع الصيد البحري ورهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ترأسها عضو مكتب مجلس المستشارين السيد جواد الهلالي، وتكفل عضو مجلس المستشارين السيد كمال صبري بإعداد تقرير عن أشغالها.
  4. ورشة موضوعاتية حول «تحديات وآفاق تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها في التنمية»، ترأسها عضو مكتب مجلس المستشارين السيد محمد سالم بنمسعود، وتكفل نائب رئيس جامعة غرف الصناعة التقليدية السيد محمد قديري بإعداد تقرير عن أشغالها.
- وقد تم عرض خلاصات وتوصيات الورشات الأربع ضمن أشغال الجلسة الختامية للملتقى التي ترأسها الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد محمد حنين، والتي يمكن تصنيفها إلى خلاصات وتوصيات مشتركة، وأخرى خاصة.

#### الخلاصات والتوصيات المشتركة:

1. التتويه بعقد الملتقى والدعوة إلى اعتماده كمحطة سنوية للتداول في واقع الغرف المهنية وتقديم توصيات عملية للنهوض بها؛
2. مراجعة القوانين المنظمة والارتقاء بمستوى التأطير التشريعي للأنظمة الأساسية للغرف المهنية الى مستوى قوانين تنظيمية؛
3. تطوير الهيكلة الإدارية للغرف وتعزيز مواردها البشرية ورقمنة خدماتها، بما يتلاءم مع حاجياتها الحقيقية حتى تتمكن من الارتقاء بأدائها، وتعديل النظام الأساسي للموظفين التابعين لها، وإقرار منظومة للتحفيز والتشجيع؛
4. الرفع من قيمة الدعم المخصص للغرف المهنية لتقوية قدراتها التدخلية وتمتعها بالاستقلال المالي، مع ضمان التأشير على الميزانيات المخصصة لها في آجال معقولة؛

5. العودة إلى تمتيع الغرف بالتمثيلية لدى مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، بما يضمن مشاركتها في اعداد مخططات التنمية الجهوية؛
6. توسيع صلاحيات الغرف وتمكينها من أدوار تقريرية، وآليات حقيقية للإشراف والتتبع بما يتماشى مع رهانات النموذج التنموي الجديد، والتتبع على إلزامية إشراكها واستشارتها عند بلورة نصوص قانونية أو تنظيمية ذات الصلة بالقطاعات التي تمثلها؛
7. إشراك الغرف المهنية في بلورة وتنزيل البرامج والمشاريع على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وجعلها شريكا فيما يتعلق بالدبلوماسية الموازية؛
8. تعزيز الشراكة ما بين الغرف المهنية وباقي المنظمات المهنية الأخرى، في إطار عقود -برامج؛
9. ملاءمة الأنظمة الداخلية للجماعات الترابية مع النظام الأساسي للغرف؛
10. التكتل لتوحيد وجهات النظر وتصحيح الوضعيات عبر أحداث هيئة تضم جميع المهنيين على الصعيدين الوطني والجهوي؛
11. الرفع من تمثيلية الغرف المهنية بمختلف اصنافها بمجلس المستشارين، وتشكيل هيئة تنسيقية خاصة بها؛
12. إشراك الغرف المهنية في الحوار الاجتماعي؛
13. إعادة النظر في أنظمة التواصل ما بين الغرف ومختلف الفاعلين المهنيين؛
14. تعبئة دور الغرف المهنية بمختلف اصنافها من أجل الانخراط في إنجاح تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره ورشا مجتمعا سيساهم بشكل كبير في تحسين ظروف عيش الفئات المهنية المختلفة؛
15. تجديد اللوائح الانتخابية قصد الرفع من مستوى التمثيلية بالغرف؛
16. العمل على الانتقال من الانتساب إلى مبدأ الانخراط في الغرف؛
17. إشراك الغرف المهنية في إعداد وبلورة تصاميم الهيئة للجماعات الترابية؛
18. وتمكينها من تنظيم معارض إقليمية و جهوية ودولية بجودة عالية؛
19. الاستفادة من التجارب الفضلى دوليا خاصة تجربة الغرف في تسييرها لمشاريع كبرى مثل الموانئ والمطارات وغيرها؛
20. مواكبة أعضاء الغرف بالتكوين المستمر في مجال الدبلوماسية الاقتصادية للرفع من قدراتهم

## الترافعية في المحافل الإقليمية والدولية؛

21. اعتماد استراتيجية وطنية تشاركية بين مختلف الفاعلين للنهوض بواقع الغرف.

## الخلاصات والتوصيات ذات الطابع الخاص:

توصيات خاصة بالورشة المتعلقة بغرف التجارة والصناعة والخدمات، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. تهيئة الإطار القانوني المنظم لغرف التجارة والصناعة والخدمات وتمكينها من تفعيل اختصاصاتها؛
2. الرفع من تمثيلية غرف التجارة والصناعة والخدمات بمقاعد أكثر في مجلس المستشارين؛
3. إعادة النظر في تصنيف المهن الخاصة بالتجارة والصناعة والخدمات في اللوائح المعتمدة في التسجيل في انتخابات الغرف المهنية لحل إشكالية القطاع غير المنظم؛
4. اعتماد مقاربة تشاركية بين السلطات المحلية والجماعات الترابية والغرف المهنية لحل معضلة الباعة الجائلين، عبر إحصائهم وتأطيرهم وتوطينهم في أسواق نموذجية؛
5. تخويل غرف التجارة والصناعة والخدمات اختصاص إحداث وتنظيم المعارض المحلية والجهوية...

توصيات خاصة بالورشة المتعلقة بغرف الفلاحة، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. الارتقاء بالدور التمثيلي للغرف الفلاحية وتعزيز اختصاصاتها التقريرية؛
2. تعزيز القدرات المالية للغرف عبر تخصيص نسبة من القيمة المضافة لفائدتها وتمتعها بالاستقلالية المالية؛
3. استثمار مشاركة الغرف الفلاحية في المجالس الادارية للمؤسسات العمومية التي تعنى بشؤون الفلاحة عبر ما يمكن أن تقدمه من آراء ومعلومات بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتقديم اقتراحات وملتمسات تتعلق بكل ما يهم القطاع الفلاحي والتنمية القروية؛
4. إشراك جامعة الغرف الفلاحية على المستوى الوطني في إعداد وقيادة وبرمجة وتتبع إنجاز المشاريع المندمجة للتنمية الفلاحية والمشاركة في إعداد وتتبع المشاريع المندمجة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
5. إشراك الغرف الفلاحية في على المستوى المحلي و الاقليمي و الجهوي في وضع مخططات او اختيارات مرتبطة بالنشاط الفلاحي والتنمية القروية؛

6. التأكيد على دور الغرف الفلاحية في تأمين المعاملات التجارية بين المجمعين والمجمعين، وحل النزاعات المحتملة بين الأطراف بشأن تنفيذ عقود التجميع المنصوص عليها في القانون المنظم؛

7. التأكيد على أهمية دور الغرف الفلاحية في المساهمة في برامج البحث والابتكار وتكوين الفلاحين ومربي الماشية؛

8. إشراك الغرف الفلاحية في التعريف بورش تعميم الحماية الاجتماعية، وبإمكانيات الاستفادة منه خاصة لدى الفلاحين الصغار وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين والمواطنات، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد...

توصيات خاصة بالورشة المتعلقة بالصيد البحري، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. تحين القانون رقم 04.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري وجعلها شريكا أساسيا في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية والقطاعية المرتبطة بمجالات تدخلها؛
2. الرفع من عدد ممثلي غرف الصيد البحري بمجلس المستشارين، وتخصيص تمثيلية لهذه الغرف بمجالس الجهات ومجالس العملات والأقاليم؛
3. تحين المقترحات القانونية المنظمة للصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، وتسويق المنتجات البحرية وشمينها، والمطالبة بتحسينها وتجويدها وجمعها في مدونة جامعة، وملاءمتها مع بعض المواثيق الدولية مع إعادة النظر في الغرامات والعقوبات بشكل منصف وبراغي خصوصية القطاع...

توصيات خاصة بالورشة المتعلقة بالصناعة التقليدية، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. تعديل القوانين الأساسية لغرف الصناعة التقليدية بهدف توسيع اختصاصاتها؛
2. تثمين دور غرف الصناعة التقليدية في التنزيل الجهوي والمحلي لميثاق الاستثمار الصادر بمقتضى القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛
3. الاستمرار في دعم سياسة المحافظة على التراث والتفكير في إحداث متاحف جهوية، وإيلاء المزيد من العناية للحرف الخدمائية والحرف النسوية والقروية؛
4. الإسراع بوضع خطة استراتيجية تنموية جديدة في شكل رؤية عامة تحيط بجميع الجوانب ذات الطابع التجاري والمهني والاجتماعي ذات الصلة بقطاع الصناعة التقليدية...

## 4. تميز متواصل لمجلس المستشارين ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر

■ مشاركة مجلس المستشارين في الدورة 28 للمعرض الدولي للكتاب والنشر، 11-01 يونيو 2023

شارك مجلس المستشارين في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم بالرباط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في دورته الـ28. وهكذا واصل المجلس تأكيد وإبراز انفتاحه المؤسسي المسؤول عبر تفاعله مع زوار المعرض، بما يسهم في ترصيد مقومات ومكتسبات العمل البرلماني وإذكاء الوعي السياسي لدى المواطنين والمواطنات. وتأتي مشاركة البرلمان بمجلسه في هذا الموعد الثقافي السنوي الهام في سياق التزام المؤسسة التشريعية بتكريس الشفافية والإعمال الفعلي للحق الدستوري المتعلق بالولوج إلى المعلومات وتبسيط التعرف على البرلمان بمجلسه من حيث التركيبة والهيكل والاختصاصات، ودوره الحيوي في تطوير الممارسة الديمقراطية.

واستقبل رواق البرلمان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب عددا مهما من الزوار، من الباحثين والأستاذة الجامعيين والمثقفين والفاعلين السياسيين والمؤسسيين وكذا الطلبة والتلاميذ من مختلف الأعمار، الذين يتعرفون عن قرب على عمل المؤسسة التشريعية من خلال أرشيفها ومختلف إصداراتها وأنشطتها.

وبغرض تمكين الزوار، لاسيما الباحثين، من الرصيد الكتبي والوثائقي للمؤسسة التشريعية، تم وضع تطبيق رقمي رهن إشارة المهتمين، يُمكنهم من تصفح إنتاجات البرلمان وقراءتها إلى جانب تحميلها بشكل سلس وسهل، مع الاطلاع على مختلف الصور الملتقطة لزوار الرواق بشكل يومي، كما يُسهل التطبيق ذاته الولوج إلى البوابة الرقمية الخاصة بالبرلمان على الأنترنت والاطلاع على رصيده باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وهو ما استحسنه عديد الزوار الذين ناهز عددهم 34560 زائر من أصل 240000 زاروا المعرض، بزيادة 16 بالمائة عن السنة الماضية.



الفريق الحركي بتاريخ 26 أكتوبر 2022	الصحافة بالمغرب بين تكريس الحرية والنهوض بأوضاع المهنيين
الفريق الحركي بتاريخ 13 مارس 2023	مدونة الأسرة في مواجهة التحديات الاجتماعية
الفريق الحركي بتاريخ 14 يوليوز 2023	مدونة الأسرة بين المبادئ الكونية والنصوص القطعية
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بتاريخ 17 يناير 2023	تحولات المنظومة الصحية على ضوء مشاريع القوانين قيد الدرس بالبرلمان
الفريق الاشتراكي بتاريخ 05 يناير 2023	الإطار القانوني لمهنة المحاماة
فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب بتاريخ 20 يونيو 2023	المقاولة الوطنية في ظل المستجدات القانونية
فريق الاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 08 ماي 2023	واقع ومستقبل المجلس الوطني للصحافة
فريق الاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 20 يوليوز 2023	إدماج قضايا النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة
مجموعة العدالة الاجتماعية بتاريخ 25 يناير 2023	إصلاح العدالة بالمغرب
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 01 فبراير 2023	الانتظارات ورهانات الإصلاح وتحديات تأهيل المقاولة الإعلامية
مجموعة العدالة الاجتماعية بتاريخ 16 مارس 2023	مكانة المرأة في ضوء التشريعات المهنية بالمغرب
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بتاريخ 21 يونيو 2023	مدونة الأسرة بين التقييم والآفاق



## ملحق

### زيارات مقر مجلس المستشارين في أرقام السنة التشريعية (2022-2023)

الهيئات	مجموع الزوار
- المنظمات الدولية	535
- الجامعات	1238
- المؤسسات التعليمية	1880
- المجتمع المدني	632

### مجموع الزوار: 4285



